مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

# منهجية جمع المادة اللغوية في المعجم الكبير
# دراسة تطبيقية على حرف الجيم(*)

**د/ حسن علي ناصر جهلان**
أستاذ اللسانيات المساعد
قسم اللغة العربية، كلية الآداب
جامعة ذمار - اليمن

*) تاريخ تسليم البحث 26/11/2024 تاريخ قبوله للنشر 5/2/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

# منهجية جمع المادة اللغوية في المعجم الكبير
# دراسة تطبيقية على حرف الجيم

**د/ حسن علي ناصر جهلان**
أستاذ اللسانيات المساعد
قسم اللغة العربية، كلية الآداب
جامعة ذمار - اليمن

**الملخص**

يهدف هذا البحث بصورة رئيسة إلى تناول قضية الجمع، وطرح ما يتعلَّق بها نظرًا وإجراءً؛ لغرض كشف مفاهيمها، وبيان ما يتعلق بها في المعجم الكبير، ومدى توفقه أو إخفاقه في معالجتها؛ وقد تمَّ تقسيمه إلى: مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وكل مبحث أخذ جانبين متداخلين من البحث، جانب نظري: يهتم بما ذُكِرَ في شأن كل مبحث في مقدمة المعجم الكبير مجال البحث وفي الدراسات المعجمية، وجانب عملي: يُساوق تلك الإشارات النظرية ويبيّن وجودها من عدمه من خلال دراسة متن الجزء الرابع من المعجم والخاص بحرف الجيم، وقد اتَّخذ لذلك وسائل متعددة: (كالجداول الإحصائية، والدراسات المقارنة)، وذلك حسب القضية المطروحة، وقد توصل إلى أنَّ المعجم الكبير لم يستعمل من مصطلحات الجمع إلا المصطلحات الآتية: [الكلمة، المادة، اللفظ]، وقد أوردها بصيغتي الإفراد والجمع، وأغفل مصطلحًا مهمًا وهو مصطلح المدخل، والمعجم وُفِّق إلى حدٍ كبير في المصادر التي استعملها لجمع مادته، ومع ذلك فقد أغفل بعض المصادر المهمة التي لها صلة في إثراء مادة المعجم خاصةً غير اللغوية، نحو أقوال (ابن بطوطة) مثلًا، إذ تبيَّن أنَّه لم توجد إشارة إلى ذلك، وأنَّه اعتمد في جمع مادته بشكل كبير وأساسي على الكتب القديمة من معاجم وكتب أخرى ككتب العلم والأدب والتاريخ، ونسبة الجديد فيه هي الأقل وإنْ كان قد تضمَّنَ مصطلحات وألفاظًا حديثة مما أقرّه المجْمَعُ أو غيره، وأنَّ المعجم تضمن مادة لغوية غزيرة، والتي يمكن أن يستفيد منها الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات، وهو ما ظهر في باب الجيم.

**الكلمات المفتاحية:** المعجم، المادة اللغوية، علم المصطلح، الجمع.

# Plural in the Great Dictionary
# An Applied Study on the Letter Jim

**Dr. Hassan Ali Nasser Jahlan**
Assistant Professor of Linguistics
Department of Arabic Language, Faculty of Arts
Dhamar University - Yemen

## Abstract

The research aims primarily to address the issue of plural, and to present what is related to it theoretically and procedurally; for the purpose of revealing its concepts, and clarifying what is related to it in the Great Dictionary, and the extent of its success or failure in dealing with it; It has been divided into an introduction, a preface, and three chapters. Each of the three chapters took two overlapping aspects of the study, theoretical, concerned with what was mentioned regarding each chapter in the introduction to the Great Dictionary, the field of study and in lexicographical studies, and practical, paralleling those theoretical references and clarifying their existence or nonexistence through studying the text of the fourth part of the dictionary, which is concerned with the letter Jim. The researcher adopted various means for this, such as statistical tables and comparative studies, according to the issue at hand. He concluded that the great dictionary did not use any of the plural terms except the following terms: [word - material - expression], and he mentioned them in both the singular and plural forms, and he ignored an important term, which is the term introduction, and that the dictionary was largely successful in the sources it used to collect its material, and yet it ignored some important sources that are related to enriching the material of the dictionary, especially the non-linguistic ones, such as the sayings of (Ibn Battuta), for example, as it became clear that there was no reference to that, and that he relied in collecting its material to a large and basic extent on old books from dictionaries and other books such as books of science, literature and history, and the proportion of new things in it is the least, even though it included modern terms and words that were approved by the academy or others, and that the dictionary included abundant linguistic material, which appeared in the chapter on the letter jim, which is a characteristic that I see as being reflected in all parts of the dictionary

**Keywords:** Dictionary, Word, Linguistic material, Terminology, Plural, Singular.

**مقدِّمة البحث:**

أصدر مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة المعجمَ الكبيرَ؛ تلبيةً لحاجة العربية إلى معجمٍ يسعفها في مواكبة مختلف العلوم والحضارة المعاصرة، ووجِّهَتْ الدعوة في مقدمة المعجم إلى المتخصِّصين في اللغة لقراءة ما صدر منه من أجزاء، وتسجيل ما يلاحظونه عليها بغية تجاوز ذلك في طبعات لاحقة.

وإسهامًا منا في خدمة اللغة العربية آثرتُ القيام بدراسة قضية تتعلق بالمعجم الكبير، وفضَّلتُ أن تكون في إحدى مكونات المعجم الأساسية المتمثلة في [الجمع، والوضع، والتعريف] وقد وقع اختياري على مكونِ الجمع، إذ حملَ البحثُ عنوانَ: [منهجية جمع المادة اللغوية في المعجم الكبير].

**واختياري لهذا المكوِّن دون غيره للأسباب الآتية:**

- لأنَّ مسألة الجمع – في نظر المعجميين – هي الركن المتحكم في تأليف المعجم؛ وهذا يعكس تصورًا نظريًا لمفهوم المعجم ووظيفته عند المؤلف، أي مَنْ يقوم بالجمع.
- ما تكمن في مكونات الجمع من إشكالات سواءٌ أكان ذلك في المصادر التي تُجْمَعُ منها مادة المعجم أم في المعايير التي يحدِّدها المعجمي، فلا يخرج عنها في التدوين لا سيما في لغتنا العربية التي تتميز بتنوُّع واقعها اللغوي، واختلاف مستوى المقول عن مستوى المكتوب، وما شابها من تطوُّر، وما دخل فيها من استعمالات جديدة كالمولَّد والمقترض والعامي، وما استُحْدِث فيها من ألفاظ ومصطلحات جديدة... إلخ.
- بدا المعجم الكبير وكأنه جدَّد في هذه القضية، إذ جاء في مقدمته بأنَّه لونٌ جديدٌ في عالم المعجمات العربية، وأنَّه معجم القرن العشرين الذي جمع بين القديم والحديث، والأصالة والتجديد، وأنَّه صوَّر اللغة تصويرًا كاملًا[1].

بناءً على ذلك فإن هذا البحث يهدف بصورة رئيسة إلى تناول قضية الجمع، وطرح ما يتعلَّق بها نظرًا وإجراءً؛ لغرض كشف مفاهيمها، وبيان ما يتعلق بها في المعجم الكبير، ومدى توفقه أو إخفاقه في معالجتها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما المعنى اللغوي والاصطلاحي للجمع؟

٢ – من بين مصطلحات الجمع الشائعة عند المعجميين، ما المصطلحات التي استعملها المعجم الكبير؟

٣ – ما هي مصادر الجمع التي استمد المعجم الكبير منها مادته، وهل كان موفقًا في المصادر التي استخدمها، وهل ما ذُكِرَ من مصادر تمَّت الإشارة إليها في المقدمة، قد استعملها جميعها في المتن، وهل وردت الإشارة إلى مصادر استعملها في المتن دون أن يشير إليها في المقدمة.

٤ – ما مدى شمول المعجم الكبير على المادة اللغوية التي حواها في باب الجيم المشتمل عليه الجزء الرابع من المعجم – موضع البحث، وما الصورة المميزة للمعجم الكبير عن غيره في هذا الجانب.

٥ – ما المعايير التي جُمِعَتْ مادة المعجم الكبير وَفْقَهَا، وهل ساعدت على بلوغ المعجم غايته، وما أهم موجبات الحذف والإضافة في مادة المعجم؟

أما المنهج الذي اتبعتُه في هذا البحث فهو المنهج التحليلي، ونظرًا لطبيعة البحث سيقوم الباحث بالاستعانة بمناهج أخرى كتوظيف المنهج الإحصائي والمنهج المقارن؛ نظرًا لحاجة البحث إلى إحصاء وحصر المداخل الرئيسة والفرعية لحرف (الجيم) المشتمل عليه الجزء الرابع من المعجم، وحصر المداخل الرئيسة والفرعية لباب الجيم في المعجم الوسيط ثم المقارنة بينهما؛ لغرض الكشف عن الصورة المميزة للمعجم الكبير ومعرفة مدى شموله على المادة اللغوية التي حواها في هذا الباب أو من عدمه. وقد ذكرتُ مبررات اختيار المعجم الوسيط للمقارنة في موضعه من البحث(٢).

وتمَّ تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث مصدَّرةً بمقدِّمة وتمهيد، على النحو الآتي:

**المقدمة**: وعرضتُ فيها سبب اختياري للموضوع وخطة البحث ومنهجه.

**التمهيد**: وتحدثتُ فيه عن جانبين هما:

**الأول**: تعريف الجمع في اللغة والاصطلاح.

**الثاني**: مصطلحات الجمع المستعملة في المعجم الكبير.

**المبحث الأول: مصادر الجمع في المعجم الكبير**

وتحدثتُ فيه عن المصادر التي استمد المعجم الكبير منها مادته في دراسة المقدِّمة والمتن، وكيف كان المعجم موفقًا في نوع المصادر التي استخدمها لخدمة جمهور المستفيدين من المعجم.

**المبحث الثاني: حجم المادة في المعجم الكبير**

وفي هذا المبحث تحدثتُ عن أهمية معرفة حجم المادة في أي معجم، ثم أجريت دراسة تطبيقية على حرف (الجيم) في المعجم الكبير، إذ قمتُ بحصر المداخل الرئيسة والفرعية لحرف (الجيم) المشتمل عليه الجزء الرابع من المعجم، ثم أجريتُ مقارنة بينه وبين المعجم الوسيط عن طريق حصر المداخل الرئيسة والفرعية لباب الجيم فيه مستخلصًا من ذلك الكشف عن الصورة المميزة للمعجم الكبير؛ ولمعرفة مدى شموله على المادة اللغوية التي حواها في هذا الباب أو من عدمه.

**المبحث الثالث: معايير الجمع في المعجم الكبير**

وفيه ذكرت المعايير التي جُمِعَتْ مادة المعجم الكبير على وَفْقَهَا، وهل ساعدت على بلوغ المعجم غايته؟ مستنتجًا من ذلك أهم موجبات الحذف والإضافة في مادة المعجم.

وختمتُ البحث بخاتمة موجزة سجَّلتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

**التمهيد:**

**– الجمع في اللغة والاصطلاح:**

قبل الخوض في الحديث عن الجمع في المعجم الكبير، تجدر بنا الإشارة إلى ما تعنيه لفظة "الجمع" في اللغة والاصطلاح؛ وذلك لمعرفة ماهِيَّة هذه اللفظة، وماذا يُقْصَدُ بها؟

**أولًا: الجمع في اللغة**

يردُ الجمعُ في اللغة على ثلاثة معانٍ: "– ضَمُّ شيءٍ إلى شيءٍ – الاتِّفاق – العزم"[٣]، وقال ابن فارس: "الجيم والميم والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تضامِّ الشيء"[٤]، وفي المعجم الكبير" جمع القوم لأعدائهم جمعًا: حشدوا لقتالهم، وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وجَمَعَ فلانٌ بامرأة: بنى عليها...، وجَمَعَ الأشياء: ضَمَّها بتقريب بعضها من بعض فالشيء مجموع.... وجَمَعَ اللهُ القلوبَ: أَلَّفَ بينها...، وجَمَعَ فلانٌ أمرَه: عَزَمَ عليه..."[٥].

**ثانيًا: الجمع في الاصطلاح**

فالجمعُ – في اصطلاح المعجميين – هو: مفهومٌ اصطلاحي يُرَادُ به عادةً جملة الألفاظ المدونة في المعجم[٦]، وهو ما يُعَبِّرُ عنه الآن – في الدراسات اللسانية الحديثة – بقدرة المعجم على استيعاب اللغة[٧].

وبناءً على ذلك فالجمع: "هو المادة اللغوية التي يمكن أنْ تُقَيِّدُ في المصنَّف المعجمي من جملة الذخيرة اللغوية التي تملكها، أو تقدر على توليدها لغةٌ ما"[٨]، وبعبارة أخرى "هو: تكوين المادة المعجمية التي تتحول إلى مداخلَ قاموسيةٍ مرتبةٍ ومشروحةٍ بمنهجٍ ما في الترتيب والتعريف"[٩].

**– مصطلحات الجمع المستعملة في المعجم الكبير:**

إنَّ المصطلحات التي يستعملها المعجميون للدلالة على ما يجمعونه من متن اللغة في معاجمهم من القضايا المهمة في مستوى الجمع، فيجب تعرُّفِها والإلمام بمفهومها.

لقد ذكر الباحثون أنَّ ما ورد من مصطلحات في مقدمات كثير من المصنفات المعجمية يكاد ينحصر في جملة المصطلحات الآتية: مادة (ج مواد)، لفظ أو لفظة (ج ألفاظ)، مفردة (ج مفردات)، كلمة (ج كلمات)، مدخل (ج مداخل)[١٠]، وفيما يتعلق بالمعجم الكبير ميدان البحث، فقد تبيَّن لي من خلال النظر في مقدمته أنَّه لم يستعمل للدلالة على ما جُمِعَ من متن اللغة فيه إلا ثلاثة مصطلحات، هي: [الكلمة، المادة، اللفظ]، وقد أوردها بصيغتي الإفراد والجمع.

ولأنَّ المعجم الكبير لم يستعمل إلا المصطلحات الثلاثة المشار إليها، فسأقصر الحديث على تعريفها فقط[١١]، وسأضيف إليها مصطلحًا آخر، وإن لم يستعمله المعجم الكبير، وهو مصطلح (المدخل)؛ لأنَّه وثيق صلة بعملية الجمع بشكل عام، وما تناولته في بحثي هذا بشكلٍ خاص.

**أولًا: الكلمة**

إنَّ مفهوم الكلمة في المعجم غامضٌ شأنه شأنُ مفهومها في النحو والأسلوبية، وقد تعددت تعريفاتها، وكَثُرَ الجدل حولها وما ذلك إلا برهان على إبهام دلالتها، أو كما قيل: "برهان على إشكالية عدم ضبطها"(١٢).

وسأكتفي هنا بالتعريفات الآتية مما ورد في المعاجم الحديثة، والدراسات المعجمية الحديثة:

إذ يرى "المنجد" أنَّ الكلمة هي: "اللفظة أو ما يَنْطِقُ به الإنسان مفردًا كان أو مركبًا "(١٣).

ويرى آخر أنَّ الكلمة هي: "اللفظة الواحدة"(١٤)، ويضيف أنَّ مفهومها النحوي: "اللفظة الدالة على معنىً مفرد بالوضع سواءً أكانت حرفًا واحدًا كواو القسم أم أكثر، وهي كذلك الجملة أو العبارة التامة"(١٥).

ومع ذلك فإنَّ المعجمية الحديثة يمكنها أنْ تستغني عن الكلمة، أو هي قد استغنتْ عنها فعلًا وعوضتها بمُعْيَجِمَة(١٦).

**ثانيًا: المادة**

لم تذكر المعاجم تعريفًا اصطلاحيًا لها، وما وُقِفَ عليه من تعريف هو أنَّ العربَ استعملوا المادة بمعنى أنها: "منبع اللغة والكلام والاشتقاق، ولقد رأى البصريون أنها المصدر"(١٧).

وفْقًا للتعريف السابق يتبين أنَّ المادة يغلب عليها المظهر الصرفي، لكن بالرغم من ذلك فقد حاول أحد العلماء المعاصرين الأجلاء إشرابها معنىً جديدًا مستفيدًا من الدراسات المعجمية غير العربية، وعرَّف المادة بقوله: "نصٌ معجمي يبدأ بمدخل رئيس، ثم ينتهي عند بداية مدخل رئيس جديد"(١٨).

**ثالثًا: اللفظ**

عُرِّفَ اللفظ بأنه: "الملفوظ من الكلام" (١٩)، أو: "ما يُلْفَظُ من الكلمات"(٢٠)، وهو – أي اللفظ – في إطار المعاجم التي تهتم به حسب تعريفه في اللسانيات هو: "كل قطعة من سلسلة الكلام موجودة بين انقطاعين متوَلَّدين عن الصمت، أو تغيير المخاطب، والتي لم تُحَدَّدْ بعد في جُمَل"(٢١)، فاللفظ أو الملفوظ في المعجم لا ينزل في عدد المواد أو المداخل، وإنما في إمكانية وجوده في بعضها على هيئة شواهد أو غيرها(٢٢).

**رابعًا: المدخل**

تذكر الدراسات المعجمية الحديثة لمصطلح (المدخل) تعريفات متفاوتة؛ إلا أنَّ أنسب ما يمكن أن يُعَرَّف به المدخل هو ما عُرِفَ عند بعض المعجميين بالمأخذ المعجمي الأول، والمأخذ المعجمي الثاني، فالكلمة في حالتها المجرَّدة أي مادة دون معنى نحو: (ك ت ب) هي مدخل رئيس تنضوي تحته مجموعة من المواد بعد تشَكُّلِها في مشتقات ومعانٍ، وبالتالي تولِّد ما يمكن أن نسميه بالمداخل الفرعية أو الثانوية، وهو ما يُعْرَفُ بالمأخذ المعجمي الثاني(٢٣).

## المبحث الأول: مصادر الجمع في المعجم الكبير

ونعني بمصادر الجمع في المعجم الكبير المصادر التي استمدَّ منها مادته اللغوية، وبشكل عام فإنَّ تحديد المصادر له أهمية بالغة، إذ إنَّه لما كان تأليف المعاجم الحديثة امتدادًا لعمل السابقين في جزء منه، وإضافة إليه في جزء آخر؛ فإنه لابد من تحديد مصادر الأخذ من السابقين والمعاصرين على حدٍ سواء؛ لأنَّ ضبط المصادر يعين على معرفة أمور جَمَّة منها:

- معرفة مدى التقليد والتجديد في المعجم، وهي قضية من أعسر قضايا المعجمية.
- معرفة المساحة اللغوية التي يعطيها المعجم في الزمان والمكان والوظيفة؛ أي معرفة الحقل المعجمي في مفهومه الحديث.
- معرفة معايير التأليف إمَّا أنَّ تعتمد النقل من السابقين والمعاصرين اعتمادًا أعمى، أو أن يقنن هذا الاعتماد على وفق نظرية محدودة المعالم، وغير ذلك من الأمور.
- معرفة مدى الاهتمام بالمستفيدين من المعاجم؛ لأن المراجع تعكس الوسط الفكري الذي يمكن أن تكون له دون سواه(٢٤).

وإذا كان حديثنا هنا عن مصادر الجمع في المعجم الكبير؛ فإنَّه من خلال ما ورد في المقدمة نجد أنّ المعجم لم يذكر إلا إشارات عامة عن أسماء المصادر التي استقى منها مادته، إذ ورد أنَّ المادة اللغوية للمعجم "استمدت من مصادرها المختلفة وبخاصة المعجمات – ومنها ما يزال مخطوطًا – ومن كتب الأدب والعلم والتاريخ، ولم يُشَرْ إلى واحدٍ منها إلا إذا انفرد برواية أو رأي خاص"(٢٥).

وإضافةً إلى هذا فإنه قد ورد في المقدمة أيضًا بعض الإلماعات التي تشير إلى بعض مصادر الجمع في المعجم، إذ ورد أن المجمع من حقه أن يقيسَ كما قاس القدماء، وأنَّ يشتقَ كما اشتقوا، وأن يُعَرِّب كما عرَّبوا، وأن عليه تكملة المادة اللغوية كلما دعت إليها الحاجة، ويُؤْخَذُ بالتعريب عند الضرورة، وكل هذا تطبيقًا لما أقرَّه المجْمَعُ(٢٦)، وفي هذا دليل يقودنا إلى أن المعجم استرشد في بعض من مواده اللغوية أو تكملتها بالقرارات التي تصدر عن المجمع في ذلك، وقد دلَّنا على ذلك أيضًا ما ورد في المقدمة عن المصطلحات وألفاظ الحضارة إذ ما دُوِّنَ منها كان مِمَّا أقرَّه المجمع(٢٧).

كذلك ورد أن في المعجم ذُكِرَت معطيات العلم العربي، وأضيف إليها ما جاء به العلم الحديث(٢٨)، وفي هذا ما يشير إلى الاستفادة من كتب المحدثين، ويذكر المعجم في مقدمته أن شواهده مأخوذة من القرآن الكريم، وكتب الحديث، والأمثال، ودواوين الشعراء إنْ وُجِدَتْ وإن لم تُوْجَدْ نُصَّ على المصدر الذي أُخِذَ منه(٢٩).

وفيما يخص الأعلام وخاصةً الأجنبية فقد أوردَتْ –كما نصَّ المعجم – على حسب نطقها في الأصل المأخوذة عنه تطبيقًا لقرار المجمع، وأسماء الحيوانات والنبات يُذكَرُ مع الاسم مقابله الأجنبي(٣٠)، وهي إشارة تفيدنا بالمصادر الأجنبية للمادة.

وفي مقدمة المعجم ثمَّة ما صُرِّح به من ذكر أسماء بعض المصادر التي جمع منها مادته، وإن لم تكن جميعُها، ومن ذلك أنَّه استؤنِس في استنباط المعاني الكلية بما ورد في المعجمات القديمة، وبخاصةً «مقاييس اللغة» لابن

فارس، والأحاديث النبوية أُوْرِدَ منها ما جاء في أحد الكتب الستة، أو مسند الإمام أحمد، وقد يُضَافُ إليه ما نُقِلَ عن «النهاية» لابن الأثير، و«الفائق» للزمخشري(٣١).

ومع أنَّ المعجم الكبير في مقدمته لم يُشِرْ بوضوح وصراحة إلى مصادره أو مراجعه إلا ما ذكرنا من إشارات عامة، فإنّنا بناءً على تلك الإشارات – إذا ما استثنينا المصادر التي صرّح المعجم بأسمائها في المقدّمة – نستطيع أنْ نصنفَ مصادر الجمع في المعجم الكبير على النحو الآتي:

١– القران الكريم.

٢– مصادر قديمة: معجمات – كتب العلم والأدب والتاريخ.

٣– مصادر حديثة: معجمات حديثة – أو كتب مؤلفين مُحْدَثين.

٤– مصادر أجنبية: أُخِذَتْ منها المصطلحات الأجنبية.

٥– استرشاد المعجم في بعض من مواده أو تكملتها بما أقرَّه المجْمَعُ في ذلك.

وهذه المصادر التي تمَّ تصنيفها بناءً على ما ورد في مقدمة المعجم من إشارات إليها، والتي تدلُّ على أن المعجم استقى مادته منها، إذا ما قُورِنت مع ما ورد من إشارات إلى مصادر المادة في متن المعجم من خلال الجزء الخاص بحرف الجيم الذي أجريتُ عليه دراستي التطبيقية؛ فإنَّه يُلاحَظُ أنَّها تنحصر فيها، وأنَّ ما ذَكَرَ المعجم من مصادر تمَّت الإشارة إليها في المقدمة، قد استعملها جميعها في المتن، نذكر منها على سبيل المثال: الإكليل للهمداني، مفتاح العلوم، اللسان، التاج، الصحاح، المحكم، الأساس، الجمهرة، المنجّد، التكملة، الألفاظ لابن السكيت، المقاييس في اللغة، التهذيب، الحيوان، العين(٣٢)، لكن مع ذلك فإنَّ هناك مصادر أخرى وردت الإشارة إليها في المتن دون أن يُلاحَظ إشارة إليها في المقدمة ومن ذلك مثلًا: لهجات بعض البلدان العربية مثل:(مصر، الخليج، تونس، فلسطين، اليمن)(٣٣).

ثم إنَّ المعجم فيما يبدو لي أغفل مصدرًا مهمًا له صلة في إثراء مادة المعجم خاصةً غير اللّغوية نحو أقوال (ابن بطوطة) مثلًا، إذ لم أجد في المقدمة أيَّ إشارة إليها أو أنَّه استشهد بها في المتن.

ومع كلِّ ما تقدَّم، فإنَّ النتيجة العامة التي يمكن أن نخرج بها عن مصادر الجمع في المعجم الكبير بناءً على ما ورد من إشارات إن في المقدّمة أو في المتن هي كثرة مصادر المعجم وشمولها لمختلف التخصصات كعلم الأحياء، والفلك، والرياضيات، والجغرافيا، والفيزياء، والكيمياء، وغيرها من العلوم(٣٤)؛ ما يدل على الاستقصاء التام في جمع ألفاظ المواد، إلا أنَّ المعجم اعتمد في جمع مادته بشكل كبير وأساسي على الكتب القديمة من معاجم وكتب أخرى: ككتب العلم والأدب والتاريخ، ونسبة الجديد فيه هي الأقل، وإنْ كان قد تضمَّنَ مصطلحات وألفاظًا حديثة مما أقرّه المجْمَعُ أو غيره، ورحم الله الدكتور (أحمد مختار عمر) إذ اعتذر عن عدم مشاركته في لجنة المعجم الكبير؛ لأنه يرى فيه صورة مستحدثة من معاجم قديمة، ويرى ضرورة البدء والانطلاق من قاعدة بيانات لغوية ضخمة يتم فيها جمع ملايين الكلمات المستخدمة الآن، مستخدمين القارئات البصرية في تخزين المادة، ومستعينين – ونحن في عصر الحواسيب – بالتقدُّم في وسائل البحث الآلي(٣٥)، وهو رأي – يبدو من وجهة نظري – موفقٌ إلى حدٍ ما إذا أُرِيد للمعجم أن يكون معجمًا حديثًا يناسب تقنيات العصر وألفاظ الحضارة الحديثة.

## المبحث الثاني: حجم المادة في المعجم الكبير

نظرًا لأنَّ المعجم الكبير لم يكتمل جمعُه إلى الوقت الراهن، ولم يتم إخراجُه كاملًا، إذ لم يتم إلا إخراجُ خمسة عشر جزءًا فيما أعلم من حرف الهمزة إلى حرف الصاد، فإنَّه لم يُقدِّمْ إشارةً أو إحصائيةً عدديةً إلى مقدار المادة المضَمَّنةِ بين دفَّتيه حتى الأجزاء التي تمَّ إخراجها لم يُقَدِّم لنا واضعو المعجم إحصائيةً عدديةً لمواد هذه الأجزاء أو مداخلها إلا مجرد إشارات تدلُّ على أنّ هذه الأجزاء – كما قُدِّمَ لها – غزيرة المادة، وأنَّها – كما قيل – استوعبت ألفاظ المواد الموجودة فيها وأحاطتْ بها إحاطةً كاملةً[٣٦].

وما ورد من إحصاء في مقدمة المعجم كان عبارة عن عدد صفحات الجزء الأول فقط، إذ ورد في مقدِّمة هذا الجزء أنَّه يشتمل على باب الهمزة فقط، ويقع في نحو (٧٠٠) صفحة من القطع الكبير[٣٧]، ومع إيراد هذه الإحصائية فإننا لا نجدها ثابتة، إذ ورد أيضًا في موضع آخر أنَّه أُخْرِجَ الجزء الأول من المعجم الكبير ونُشِرَ في نحو (٥٠٠) صفحة[٣٨].

ومع ذلك، ونظرًا لغياب إحصائية دقيقة في مقدمة المعجم الكبير، فقد قمتُ بمجهود آخر أردتُه أكثرَ دقةٍ مع أنّه أكثر الطرق صعوبة، وهو إحصاء المداخل الرئيسة والفرعية للجزء الرابع من المعجم، الخاص بحرف(الجيم)[٣٩]، إذ إنَّ لهذه الأرقام أهميتها؛ لأنها تعكس الوعي النظري من قضية الجمع، فحجم المادة يحدد جمهور المستفيدين من المعجم، فكلُّ معجمي يُعِد قضية الكم هي مفخرة وعنوان الشمول[٤٠]، وقد تحريتُ فيه الدِّقةَ ما استطعتُ إلى ذلك سبيلا، على أنَّه لا يخلو من الخطأ الناتج عن السهو أو الوهم أو غيره، وما أنوِّه عنه بخصوص اقتصاري على إجراء هذه الإحصائية للجزء الرابع الخاص بحرف (الجيم) فقط؛ ذلك لصعوبة عمل إحصائية لكل الأجزاء؛ لكثرتها وغزارة مادتها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّه لم يتوفر لديَّ إلا هذا الجزء. وحصلتُ على الجدول الآتي:

**جدول (١) باب الجيم وفصوله والمداخل الرئيسة والفرعية في المعجم الكبير**

| الأبواب | الفصول | توزيع الباب مع الفصـــول | عدد المداخـل | |
|---|---|---|---|---|
| | | | الرئيسة | الفرعية |
| الجيـــــــــم | أ | الجيم | ١ | ـــــ |
| | ب | الجيم الممدودة | ١ | ٢٢ |
| | ت | الجيم والهمزة وما يثلثهما | ١٧ | ٦٣ |
| | ث | الجيم والباء وما يثلثهما | ١٧ | ٢٣٣ |
| | ـــــ | الجيم والتاء وما يثلثهما | ١ | ١ |
| | ح | الجيم والثاء وما يثلثهما | ١٠ | ٦٨ |
| | خ | ـــــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | د | الجيم والحاء وما يثلثهما | ٢٥ | ١٥٧ |
| | ذ | الجيم والخاء وما يثلثهما | ١٤ | ٤٠ |
| | ر | الجيم والدال وما يثلثهما | ١٦ | ٢١١ |
| | ز | الجيم والذال وما يثلثهما | ١١ | ١٣٣ |

| الأبواب | الفصول | توزيع الباب مع الفصـــــول | عدد المداخـــل | |
|---|---|---|---|---|
| | | | الرئيسة | الفرعية |
| | س | الجيم والراء وما يثلثهما | ٦٠ | ٥٤٨ |
| | ش | الجيم والزاي وما يثلثهما | ١٢ | ١٥٤ |
| | ص | الجيم والسين وما يثلثهما | ٩ | ٨٥ |
| | ض | الجيم والشين وما يثلثهما | ٩ | ٨٠ |
| | ط | الجيم والصاد وما يثلثهما | ٢ | ٧ |
| | ظ | الجيم والضاد وما يثلثهما | ٣ | ٤ |
| | ع | الجيم والطاء وما يثلثهما | ١ | ٢ |
| | غ | الجيم والظاء وما يثلثهما | ٢ | ٢ |
| | ف | الجيم والعين وما يثلثهما | ٣٥ | ١٩٣ |
| | ق | الجيم والغين وما يثلثهما | ٢ | ـــــ |
| | ك | الجيم والفاء وما يثلثهما | ١٦ | ١١٧ |
| | ل | الجيم والقاف وما يثلثهما | ٢ | ٢ |
| | م | الجيم والكاف وما يثلثهما | ٢ | ٣ |
| | ن | الجيم واللام وما يثلثهما | ٦٩ | ٤٥٦ |
| | هـ | الجيم والميم وما يثلثهما | ٢٠ | ٣١٦ |
| | و | الجيم والنون وما يثلثهما | ٢٧ | ٢٧٧ |
| | ي | الجيم والهاء وما يثلثهما | ١٨ | ١٧٣ |
| | | الجيم والواو وما يثلثهما | ٣٢ | ٣٧١ |
| | | الجيم والياء وما يثلثهما | ٢٠ | ٨٤ |
| ١ | ٢٧ | | ٤٥٤ | ٣٨٠٢ |

فمن جدول (١) ومن متن الجزء الرابع وجدتُ الآتي:

أنَّ المعجم الكبير في باب الجيم – وقبل سرد الفصول ابتداءً بالهمزة – بدأ بذكر مداخلَ زائدة على الفصول، إذ ذَكَرَ أولًا أنواع الجيم مبتدئًا بالجيم المفردة في مدخلٍ مستقلٍ ذاكرًا تحته صور الجيم، ثم ذكر مدخلًا مستقلًا آخر تحت اسم (الجيم الممدودة) ضمَّ مدخلًا رئيسًا واحدًا واثنين وعشرين مدخلًا فرعيًا، ثم شرع في سرد باب الجيم مع الفصول مبتدئًا بالهمزة ومنتهيًا بالياء حيث إنَّه لم يذكر فصل (الجيم)، إذ يُعَدُّ من الفصول الممنوعة مع باب (الجيم)؛ لأنَّ تتابع حرف (الجيم) في الجذور الثلاثية لا يرد مطلقًا[٤١]، وبذلك بلغ عدد الفصول مع باب الجيم(٢٧) فصلًا، وكلُّ فصلٍ اشتمل على عدد من المداخل الرئيسة والفرعية؛ فاشتمل باب (الجيم) على (٤٥٤) مدخلًا رئيسًا، وعلى (٣٨٠٢) مدخلًا فرعيًا.

ولبيان قيمة الأرقام السابقة، ولكي يتمَّ تقديم صورة واضحة عن المعجم الكبير، وحجم المادة اللغوية التي تضمنها، آثرتُ إجراء مقارنة بينه وبين المعجم الوسيط[٤٢] في باب الجيم؛ لمعرفة الفرق في عدد المداخل الرئيسة

والفرعية في كلٍّ منهما [٤٣]، إذ قمتُ بإحصاء عدد المداخل الرئيسة والفرعية لباب الجيم في المعجم الوسيط فحصلتُ على الجدول الآتي:

**جدول (٢) باب الجيم وفصوله والمداخل الرئيسة والفرعية في المعجم الوسيط**

| الأبواب | الفصول | توزيع الباب مع الفصـــول | عدد المداخـل | |
|---|---|---|---|---|
| | | | الرئيسة | الفرعية |
| | | الجيم | ١ | ـــــ |
| | أ | الجيم والهمزة وما يثلثهما | ١١ | ٢٥ |
| | ب | الجيم والباء وما يثلثهما | ١٣ | ٩٤ |
| | ـــــ | ـــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | ث | الجيم والثاء وما يثلثهما | ٧ | ٣٢ |
| | ـــــ | ـــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | ح | الجيم والحاء وما يثلثهما | ١٦ | ٥٨ |
| | خ | الجيم والخاء وما يثلثهما | ٢ | ٢ |
| | د | الجيم والدال وما يثلثهما | ١٣ | ١١٧ |
| | ذ | الجيم والذال وما يثلثهما | ٩ | ٧٢ |
| | ر | الجيم والراء وما يثلثهما | ٣٢ | ٢٠٠ |
| | ز | الجيم والزاي وما يثلثهما | ١٠ | ٨١ |
| | س | الجيم والسين وما يثلثهما | ٦ | ٤٣ |
| | ش | الجيم والشين وما يثلثهما | ٧ | ٤٨ |
| الجيـــــــــم | ص | الجيم والصاد وما يثلثهما | ١ | ٥ |
| | ض | الجيم والضاد وما يثلثهما | ١ | ٢ |
| | ـــــ | ـــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | ـــــ | ـــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | ع | الجيم والعين وما يثلثهما | ٢١ | ٨٧ |
| | غ | الجيم والغين وما يثلثهما | ١ | ـــــ |
| | ف | الجيم والفاء وما يثلثهما | ١٢ | ٦٦ |
| | ـــــ | ـــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | ـــــ | ـــــــ | ـــــ | ـــــ |
| | ل | الجيم واللام وما يثلثهما | ٢٩ | ١٨١ |
| | م | الجيم والميم وما يثلثهما | ١٨ | ١٣٢ |
| | ن | الجيم والنون وما يثلثهما | ١٧ | ١٢٥ |
| | هـ | الجيم والهاء وما يثلثهما | ١٦ | ١٠٠ |
| | و | الجيم والواو وما يثلثهما | ٢٣ | ١٧١ |
| | ي | الجيم والياء وما يثلثهما | ١٠ | ٢٠ |
| ١ | ٢٢ | | ٢٧٦ | ١٦٦١ |

فمن جدول (٢) الخاص بباب الجيم في المعجم الوسيط، ومن متن المعجم وجدتُ الآتي:

إنَّ المعجم الوسيط في باب الجيم وقبل سرد الفصول ابتداءً بالهمزة بدأ بذكر مدخلٍ زائدٍ عن الفصول، إذ ذكر أولًا الجيم المفردة في مدخلٍ مستقلٍ، ذاكرًا تحته تعريف الجيم وبعض صفاتها، ثم شرع في سرد باب الجيم مع الفصول مبتدئًا بالهمزة ومنتهيًا بالياء؛ لكنَّه لم يذكر فصل (الجيم) مع باب الجيم إذ يُعَدُّ من التتابعات الممنوعة في الجذور الثلاثية كما أشرتُ سابقًا، وزيادةً على ذلك فإنَّ هناك فصولًا أخرى غير فصل (الجيم) لم يذكرها المعجم الوسيط مع باب الجيم وهي: [فصل التاء، فصل الطاء، فصل الظاء، فصل القاف، فصل الكاف] فبلغ بذلك عدد الفصول مع باب الجيم في المعجم الوسيط (٢٢) فصلًا، واشتمل كل فصل على عددٍ من المداخل الرئيسة والفرعية فاشتمل باب الجيم على (٢٧٦) مدخلًا رئيسًا، وعلى (١٦٦١) مدخلًا فرعيًا.

وبمقارنة النتائج المتحصَّلة من الجدولين، يمكن رصد الفوارق بين المعجمين وهي كالآتي:

- اتَّحَدَ المعجمان في أنَّ كلًا منهما قبل سرد الفصول قد ذكرا مداخل زائدة على الفصول، إذ ذكر المعجم الكبير مدخلين زائدين هما: الجيم المفردة، والجيم الممدودة، بينما ذكر المعجم الوسيط مدخلًا واحدًا زائدًا على الفصول هو: الجيم المفردة فقط، ولم يذكر الجيم الممدودة، ما يدلُّ على تفوُّق المعجم الكبير على الوسيط في هذه النقطة.
- اتَّحَدَ المعجمان في عدم ذِكْرِ فصل (الجيم) مع باب (الجيم) لكونه من التتابعات الممنوعة في الجذور الثلاثية.
- هناك فصولٌ أخرى لم يذكرها المعجم الوسيط مع باب الجيم بينما ذكرها المعجم الكبير وهي: [فصل التاء، فصل الطاء، فصل الظاء، فصل القاف، فصل الكاف] فبلغ عدد فصول باب الجيم في المعجم الوسيط (٢٢) فصلًا، بينما بلغ عدد فصول باب الجيم في المعجم الكبير (٢٧) فصلًا، ما يدلُّ على تفوُّق المعجم الكبير على الوسيط في هذه النقطة أيضًا، وفي ذلك دلالة أيضًا على شمول المعجم الكبير لكلِّ المواد اللغوية المندرجة تحت باب الجيم واستيعابه لها.
- تفوُّق المعجم الكبير في زيادة عدد المداخل الرئيسة والفرعية لكلِّ فصل مقارنة مع المعجم الوسيط.
- بلغ إجمالي عدد المداخل الرئيسة لكلِّ الفصول مع باب (الجيم) في المعجم الكبير (٤٥٤) مدخلًا، وبلغ إجمالي عدد المداخل الفرعية (٣٨٠٢) مدخلًا، بينما بلغ إجمالي عدد المداخل الرئيسة لكلِّ الفصول مع باب الجيم في المعجم الوسيط (٢٧٦) مدخلًا، وبلغ إجمالي عدد المداخل الفرعية (١٦٦١) مدخلًا، ما يعكس الفرق الكبير بين المعجمين في عدد المداخل الرئيسة والفرعية لباب الجيم في كلٍّ منهما وذلك بتَفَوُّقِ المعجم الكبير على الوسيط في هذا الجانب بنسبة كبيرة جدًا.

من خلال ما تمَّ عرضه سابقًا يتبيَّن لنا الحجم الكبير للمادة اللغوية التي تضمنها (باب الجيم) في المعجم الكبير من ناحية، وغزارتها من ناحية أخرى، كما يدلُّ على شمول المعجم للمواد اللغوية التي تضمنها واستيعابه لها، والتي يمكن أنْ يستفيدَ منها الكثيرُ من الباحثين في مختلف التخصصات.

ويرى أحدُ الباحثين أنّ أكثر المداخل في المعجم الكبير – لا تدخل عند كثير من الباحثين كما يقول – في المواد اللغوية، ولا يحتاج إليها المعجم كأعلام الأشخاص والمواضع وأسماء النبات[٤٤]، وهذا الرأي – وإنْ كان فيه

شيءٌ من الصواب – إلا أنَّ ذلك ليس عيبًا مُخِلًّا فيما يبدو لي وإن كان يؤدي إلى تشعّب المداخل أو زيادتها، إذ ما ضَيْرَ أنْ يشتملَ المعجم على قدر من أسماء الأعلام أو المواضع أو أسماء النبات وغير ذلك ما دام ذلك فيه إثراء للمعجم بما يسعف الباحثين في مختلف التخصصات، فيدلُّ ذلك على سعة المعجم وشموله دون اقتصاره على جوانب لغوية معينة، ومع ذلك أرى أنه من المستحسن أن يكون في اعتبار واضعي المعجم – فيما يخص الأعلام – وضع خطة محكمة لاختيارها، كأن يُقْتصر منها على ما كان له ارتباط بالتراث الثقافي بأن أُخِذَت منها صفات أو مشتقات أو ضُربت بها الأمثال وما ماثل ذلك، وأما ما عدا ذلك فتُفْرَد له معاجم خاصة به؛ لأنه بطبيعة الحال لن يُدْخِل الأعلام جميعها.

## المبحث الثالث: معايير الجمع في المعجم الكبير

من خلال اطلاعي وقراءتي لمقدمة المعجم الكبير، استطعتُ أنْ استنتجَ أهمَّ المعايير التي بناءً عليها أو وفْقَها جُمِعَتْ المادة في هذا المعجم، واستنتجتُ أنَّ منها ما كان متعلقًا بالجانب اللغوي، ومنها ما كان متعلقًا بالجانب الموسوعي، فالجانب اللغوي عُنِيَ بأنْ تُصَوَّرَ اللغة تصويرًا كاملًا، فيجد طلاب القديم حاجتهم، ويقف عشاق الحديث على ضالتهم، وهو كذلك الجانب الموسوعي، فقد روعي فيه الجمع بين القديم والحديث ما أمكن، فَذُكِرَتْ معطيات العلم العربي، وأُضِيف إليها ما جاء به العلم الحديث؛ وذلك كلُّه من أجل أن يجمع المعجم الكبير بين الأصالة والتجديد، وسأتحدث عن ذلك بشيءٍ من التفصيل لغرض التوضيح والبيان.

### أولًا: الجانب اللغوي

أشار المعجم أنَّه إذا وُجِدَ للكلمة نظائر سامية فإنَّه يذكرها، وقد أحصيتُ الكلماتَ التي ذُكِرَتْ لها نظائر سامية في المعجم فوجدتها (١٣٧) كلمة، وبلغ عدد النظائر السامية التي ذُكِرَتْ لهذه الكلمات (٣٧٨) نظيرة، وهذا العدد يعكس اهتمام المعجم بالناحية التأثيلية، وله فائدة في معرفة صلة العربية بأخواتها من اللغات الأخرى، وفيما يتعلَّق بالمصادر والمشتقات ذكر المعجم أنَّه أغفل مصادر الثلاثي المزيد، ومصادر الرباعي المجرَّد والمزيد؛ لأنها قياسية إلا ما كان من مزيد الثلاثي على وزن (أفعل)، أو (فاعل) وكان مهموز الفاء فيُذْكَر مصدره وإن كان قياسيًا لتتَّضِح صيغته، والمشتقات أيضًا أُغْفِلَتْ؛ لأنها قياسية إلا إذا شارك القياسي منها غير القياسي فلابد من ذكره حتى لا يُوْهِمُ إغفال القياسي عدم جوازه[٤٥]، والملاحظ من القول السابق أنَّ الإغفال في المصادر والمشتقات كان لمبرر صرفي وهو القياسية، والإيراد كان لمبرر صرفي أيضًا وهو إيضاح ما يحتمل اللبس في معرفة المصدر، وعمل المعجم في إيضاح ما يحتمل اللبس يعدُّ أمرًا مستحسنًا، إذ ذاك مما يُخلِّص القارئ من اللبس والارتباك، لكن مبرر الإغفال المبني على القياسية إن كان مقبولًا عند مَنْ كان له دراية بعلم الصرف وقواعد العربية؛ فإنَّه لم يكنْ مقبولًا عند غيره، فيما يبدو لي؛ لذا كان من المستحسن من وجهة نظري ألا يغفل المعجم المصادر والمشتقات القياسية.

أما قضية المعرَّب فيُحتَفَظُ فيه بالصورة التي ورد عليها قديمًا، ويُضَافَ إليها بين قوسين ما اشتُهِرَ به من تعريب حديث، ويكون المعرَّب مأخوذًا به عند الضرورة، والفقرة تشرح موقف المعجم من المعربات ومسألة دخولها فيه، وهذا فيما يبدو لي إيجابيًا، إذ إنَّ ذلك يؤدي إلى إثراء المعجم وتطويره، فهو يُعَدُّ من أهم الوسائل لتطوير اللغة، إذ

يساعد في إثرائها وتنميتها، ويُوَسِّعُ في دائرتها وفصاحتها وبلاغتها، وفيه ربطٌ للماضي بالحاضر، ويحول دون القطيعة بين الأجيال والمراحل تأصيلًا للكيان ودعمًا للمستقبل، وتأييدًا للتجديد والتقدُّم حسبما يقتضيه العصر والعلم والمعرفة(٤٦).

والجموع تكون مقصورة على جموع التكسير، ويُذْكَرُ منها ما نصّت عليه المعجمات، وأمَّا ما لم تنص عليه المعجمات فلا يُذْكَر إلا ما نصّ عليه قرار المجْمَعُ في جموع التكسير القياسية، وأمَّا جموع السلامة فلا يُذْكَرُ إلا ما نُصَّ عليه.

ويرى المعجم أنَّ تكملة المادة اللغوية يؤخَذُ بها عند الاقتضاء تطبيقًا لقرار المجْمَعُ، والاشتقاق من الجامد يُتَوَسَّعُ فيه كلّما دعَتْ إليه الحاجة تطبيقًا لقرارات المجْمَعُ، فيُقال مثلًا: أَكْسَدَ من "الأُكسيد" وأيَّنَ من "الأيونات"(٤٧)، وعمل المعجم في ذلك – فيما يبدو لي – ممَّا يُحْمَد نتائجه، إذ إنَّ ذلك يؤدي إلى تطوير العربية وإظهار ما تتميز به من قدرة في الأداء ومرونة في الصياغة، وأنَّ موادها تصلح للتعبير عمَّا يُسْتَجَدُّ في حياة المتكلمين من جديد، واستيعاب ما كانت تفتقر إليه من رصيد.

أما مسألة الشواهد فيُسْلَكُ فيها مسلك القدماء، ويُسْتَشْهدُ بها ما أمكن على المواد توضيحًا للمعنى، وتأييدًا للاستعمال، ويُورَدُ من الأمثال ما جاء منها في المعجمات، إضافة إلى ما جاء في كتب الأمثال، أمَّا الشعر فيُؤْثَرُ منه المنسوب إلى قائلٍ على غير المنسوب، والواضح على الغامض معوِّلًا على رواية ديوان الشاعر إنْ وُجِدَ، مع الإشارة إلى ما بينها وبين ما جاء في كتب اللغة من خلاف إذا كان في موضع الاستشهاد، وإنْ عَزَّتْ نسبة الشعر إلى قائله نُصَّ على المصدر الذي أُخِذَ منه، وتكون الشواهد معبرة عن عصور اللغة جميعها، فيُسْتَشْهَدُ بالشعر القديم والحديث على السواء؛ تأكيدًا لوحدة اللغة وتكاملها، وغرسًا لنواة في سبيل المعجم التاريخي، وقد ظهر هذا في الالتزام بالترتيب الزمني للشواهد بادئًا بالأقدم ونزولًا إلى الشواهد الحديثة، كما صرَّح بذلك في المقدِّمة إذ قال: "وإذا تواردت الشواهد على دلالة واحدة سِيقت مرتبة ترتيبًا زمنيًا بحسب أصحابها"(٤٨)، وقد طُبِّقَ هذا المبدأ في متن المعجم.

**ثانيًا: الجانب الموسوعي**

ذكر المعجم في مقدمته أن المعجم فيه جانب موسوعي، ويشتمل على المصطلحات وأعلام البلدان، والأماكن والأشخاص، وأسماء الحيوانات والنبات، والصور والرسوم، وذكر المعجم ما سيتم تضمينه منها، وما سيتم إهماله(٤٩)، ولمعرفة ما دوَّن المعجم من هذا الجانب وما حذف منه آثرتُ تصنيف مواده وإحصائها فحصلتُ على الجدول الآتي:

**جدول (٣) المواد غير اللغوية (الموسوعية عامة) ومداخلها(٥٠) في المعجم الكبير (باب الجيم)**

| المصطلحات وألفاظ الحضارة | أسماء الأعلام | أسماء الأماكن والبلدان | أسماء الحيوان والنبات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| ٣٠٣ | ٢٧٢ | ٢٠٥ | ٦٤ | ٨٤٤ |

بالنظر في جدول (٣) نجد أنَّ إجمالي عدد مداخل المادة غير اللغوية بلغ (٨٤٤) مدخلًا، ولو طرحنا هذه الإحصائية من إجمالي عدد المداخل الفرعية(٥١) للمادة الكلية (لغوية وغير لغوية) التي بلغتْ مداخلها (٣٨٠٢)

مدخلًا لوجدنا أنَّ المادة اللغوية ستحصل على (٢٩٥٨) مدخلًا، ممَّا يؤدي إلى القول: بأنَّ المادة اللغوية تشكل نسبة ما يقارب (8.77%) نسبةً إلى المادة الكلية، وتشكل المادة غير اللغوية نسبة ما يقارب (2،22%) نسبةً إلى المادة الكلية أيضًا، حصلت المصطلحات التي بلغت مداخلها (٣٠٣) مدخلًا على نسبة ما يقارب (8%)، وأسماء الأعلام التي بلغت مداخلها (٢٧٢) مدخلًا على نسبة ما يقارب (2.7%)، وأسماء الأماكن والبلدان التي بلغت مداخلها (٢٠٥) مدخلًا على نسبة ما يقارب (4.5%)، وأسماء الحيوانات والنبات التي بلغت مداخلها (٦٤) مدخلًا على نسبة ما يقارب (7.1%).

وبناءً على النتائج السابقة يتضح لنا النسبة القليلة للمادة غير اللغوية (الموسوعية عامة) مقارنة مع المادة اللغوية، كما يتضح النسبة القليلة لكلِّ مادة غير لغوية على حدة.

على أنَّ هذه النتائج على بساطتها تخفي قضايا مهمة، إذ إنَّ ما تمَّ تدوينه في المعجم أو ما حُذِفَ منه كان مبنيًا على معايير محددة ذكرها المعجم في المقدمة وحرص على التزامها في المتن، ولم يكن قائمًا على المصادفة والعشوائية ما يعكس بجلاء وعيًا نظريًا مسبقًا يشكِّل قوام المادة في المعجم، وقد ذكرنا سابقًا ما يتعلَّق بالجانب اللغوي، وتبقى الإشارة إلى ما يتعلَّق بالجانب الموسوعي، وفيه نجد المعجم فيما يتعلَّق بالمصطلحات وألفاظ الحضارة قد عُنِي فيها – كما ذكر في المقدمة – بإيراد الشائع استعماله في الأوساط العلمية والحياة العامة، أو كان وثيق الصلة بالاستعمال الأدبي واللغوي بوجهٍ عام، وقد بدا ذلك واضحًا في المتن.

وما يتعلَّق بأعلام (الأماكن والبلدان) أُوْرِدَ منها أسماء القارات والدول والمدن الشهيرة، وما كان له قيمة تاريخية، أو نُسِبَ إليه علماء مشهورون، أو تردد ذكره في نصوص أدبية قديمة.

أما أسماء الحيوانات والنبات: فقد ذكِرتْ أسماء العربي منها كما صرَّح بذلك المعجم في المقدمة وتمَّ التزامه في المتن أيضًا، وفيما يخصُّ أعلام الأشخاص فهي وإن كانت نسبتها قليلة، إلا أن المعجم لم يلتزم فيها بما ذكره في المقدمة فيما سيتم إيراده منها، فقد ذكر المعجم في مقدمته أنه عُنِي فيها بإيراد أسماء المشاهير من الرجال فقط، لكن إذا ما جئنا إلى المتن يتبين لنا وجود أسماء أعلام نساء وأعلام رجال، ولم تكن للرجال فقط، وإضافة إلى المواد الموسوعية السابقة فإن المعجم يرى من ضرورة الاستعانة بالصور والرسوم خاصةً ما اتَّصل منها بالحيوانات والنباتات غير المألوفة، وقد بلغ إجمالي ما ورد منها في باب الجيم (٦١) صورة، وهذا العدد وإن كان ضئيلًا نسبيًا فله ما يبرره، إذ ذكر المعجم أنها استخدمت بقدر ولم يُتَوَسَعُ فيها لكون المعجم لغويًا.

وبناءً على ما تقَدَّم من عرض للمعايير التي جُمِعَتْ مواد المعجم على أساسها يمكن القول: إنَّ ما حُذِف من المعجم يمكن حصره في الموجبات التالية: إما لكون اللفظ قياسيًا وبالتالي لا حاجة لذكره في المعجم؛ لكون طريقة أخذه معلومة فإيراده سيكون من باب تحصيل الحاصل، وذلك كمصادر الأفعال الثلاثية المزيدة، والرباعية المجردة والمزيدة، والمشتقات القياسية.

أو إنَّ الحذف جاء لموجبات استعمالية لكون اللفظ غير شائعٍ في الاستعمال، أو الأوساط العلمية نحو المصطلحات وألفاظ الحضارة غير الشائعة، أو كان اللفظ غير مشهورٍ كالكثير من أسماء المدن والأعلام.

أما ما تم إضافته إلى المعجم فيمكن حصره أيضًا في كون اللفظ مدعاةً للَّبسِ أو الوهم فيتمَّ إيراده لدفع هذا الوهم نحو بعض مصادر الثلاثي المزيد، والرباعي المجرَّد والمزيد، وبعض المشتقات، أو كان اللفظ شائعًا في الاستعمال، أو كان وثيق الصلة بالاستعمال الأدبي واللغوي مما يلائم متطلبات العصر كالكثير من المصطلحات وألفاظ الحضارة الشائعة التي أقرَّها المجمع، أو لكون اللفظ مشهورًا، أو له قيمة تاريخية نحو الكثير من أعلام الأماكن والبلدان، أو لغرض التوضيح والبيان كالشواهد والصور والرسوم، أو كانت الحاجة دعَتْ إليه كالتوسُّعِ في الاشتقاق من الجامد، أو تكملة بعض المواد اللغوية.

وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أنَّ عملية الجمع في المعجم كانت مبنية على قاعدة نظرية سبقت عملية الجمع، وهذه القاعدة النظرية لم تكن صادرة عن عملٍ فردي بحيث يعوزه الجانب الاستقصائي، أو يعتريه النقص المخِل وإن وُجِدَتْ بعض الهَنَات، وإنما هي صادرة عن عملٍ جماعي قام به مجموعة من العلماء الأفذاذ ممَّن لهم شأن في علم العربية، وينتمون إلى أقطارٍ عربية مختلفة؛ ما يدلُّ على شمول واستقصاء فيه سبرٍ لمفردات اللغة ودلالاتها مِمَّا يخدمُ جمهورَ المستفيدين من المعجم.

## الخاتمة والنتائج:

وبعد هذه الرحلة الممتعة والمفيدة، التي قمتُ فيها بإجراء دراسة حول قضية من القضايا المعجمية في المعجم الكبير ألا وهي قضية (الجمع في المعجم الكبير) استطعتُ أنْ أتوصلَ إلى جملة من النتائج أهمها:

١- لم يستعمل المعجم الكبير من مصطلحات الجمع إلا المصطلحات التالية: [الكلمة، المادة، اللفظ]، وقد أوردها بصيغتي الإفراد والجمع، وأغفل مصطلحًا مهمًا كان عليه استعماله فيما أرى لِمَا له من صلة في جمع المادة أو وضعها وهو مصطلح المدخل.

٢- إنّ المعجم الكبير في مقدمته لم يذكر إلا إشارات عامة عن أسماء المصادر التي استقى منها مادته، وقد لوحِظ من خلال الإشارات الواردة في المتن أن ما تمَّت الإشارة إليه من مصادر في المقدمة قد استعملها المعجم جميعها، لكن مع ذلك فإنَّه قد ورد في المتن ما يدل على مصادر استقى المعجم منها مادته دون أن يتم الإشارة إليها في المقدمة، منها على سبيل المثال لهجات بعض البلدان العربية مثل: [مصر، الخليج، تونس، فلسطين، اليمن]، وإضافةً إلى ذلك فإنَّ المعجم أغفل مصدرًا مهمًا له صلة في إثراء مادة المعجم خاصةً غير اللغوية، نحو أقوال (ابن بطوطة) مثلًا، إذ تبيَّن أنَّه لم توجد إشارة إلى ذلك في المقدمة أو أنَّه استشهد بها في المتن.

٣- كثرة مصادر الجمع في المعجم الكبير وشمولها لمختلف التخصصات؛ ما يدل على الاستقصاء التام في جمع ألفاظ المواد، إلا أنَّ المعجم اعتمد في جمع مادته بشكل كبير وأساسي على الكتب القديمة من معاجم وكتب أخرى ككتب العلم والأدب والتاريخ، ونسبة الجديد فيه هي الأقل وإنْ كان قد تضمَّنَ مصطلحات وألفاظًا حديثة مما أقرّه المجْمَعُ أو غيره.

٤- بلغ عدد الفصول في باب الجيم (٢٧) فصلًا، وكلُّ فصلٍ اشتمل على عدد من المداخل الرئيسة والفرعية فاشتمل باب (الجيم) على (٤٥٤) مدخلًا رئيسًا، وعلى (٣٨٠٢) مدخلًا فرعيًا، وهو عددٌ يدلُّ على الحجم الكبير للمادة اللغوية التي تضمنها باب الجيم من ناحية، وغزارتها من ناحية أخرى، كما يدلُّ على شمول المعجم للمواد اللغوية التي تضمنها واستيعابه لها، والتي يمكن أنْ يستفيدَ منها الكثيرُ من الباحثين في مختلف التخصصات.

٥- شكَّلتْ المادة اللغوية في المعجم بناءً على عدد مداخلها نسبة ما يقارب (8.77%) نسبةً إلى المادة الكلية، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورِنَتْ بالمادة غير اللغوية (الموسوعية عامةً) التي شكَّلتْ بناءً على عدد مداخلها أيضًا نسبة ما يقارب (2.22%) نسبةً إلى المادة الكلية، ما يعكس وعيًا نظريًا مسبقًا جاء في المقدمة وطُبِّقَ في المتن.

**الهوامش:**

(١) ينظر: المعجم الكبير: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المقدمة، ١/ و، ز.

(٢) نظر: الهامش (٤٢) من هذا البحث.

(٣) المعجم الكبير: ٥٢٣/٤، (باب الجيم)، الدلالة على العدد في القرآن الكريم، ص٢١٣-٢١٤.

(٤) معجم المقاييس في اللغة: ابن فارس: ٤٧٩/١، (كتاب الجيم)، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الكلمة العربية من خلال تطبيق (صحح لي): ٥٨٠.

(٥) المعجم الكبير: ٥٢٣/٤-٥٢٤، (باب الجيم).

(٦) ينظر: المعاجم اللغوية المعاصرة: د. حميد العواضي، ٢٧-٢٨، والعدول عن المثنى إلى المفرد والجمعن ١٥٥-١٥٨.

(٧) ينظر: من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا، محمد رشاد الحمزاوي، ١٧.

(٨) المعاجم اللغوية المعاصرة: ٢٨.

(٩) إشكالات الجمع في العربية من المعجم العام إلى المعجم التاريخي، أ. الحبيب النصراوي، ١.

(١٠) ينظر: المعاجم اللغوية المعاصرة، ٨٩، وما بعدها، وما خرج عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع - دراسة نحوية دلالية: ١٠-١٢.

(١١) لم يذكر المعجم الكبير في مقدمته لهذه المصطلحات تعريفات اصطلاحية، والأمر نفسه في المتن؛ لأنَّ المتن الذي يتضمن هذه الألفاظ يدخل ضمن أبواب (الكاف - الميم - اللام)، وهي أبواب لم تصدر من المعجم بعد، فما صدر منه ينتهي عند باب الصاد، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه، ينظر: الصفحة (٨) من هذا البحث.

(١٢) المعاجم اللغوية المعاصرة: ٩٤، وينظر: تعريف الكلمة بين الجلال والنحويين، ١٢٦-١٣٣.

(١٣) المنجد في اللغة والأعلام: لويس معلوف، ٦٩٥.

(١٤) المعاجم اللغوية المعاصرة: ٩٢.

(١٥) نفسه: ٩٢.

(١٦) ينظر: نفسه، ٩٤.

(١٧) من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا: ١٥٨.

(١٨) المعاجم اللغوية المعاصرة: ٩٤.

(١٩) المعجم العربي الحديث - لاروس: خليل الجر، ١٨٣٣.

(٢٠) المنجد الأبجدي: دار المشرق: ٨٧٤.

(٢١) الأسلوبية والأسلوب: عبد السلام المسدّي، ١٩٤.

(٢٢) ينظر: المعاجم اللغوية المعاصرة، ٩٥.

(٢٣) ينظر: نفسه: ٩٧.

(٢٤) السابق: ٩٩-١٠٠.

(٢٥) المعجم الكبير: المقدمة: ١/ف.

(٢٦) ينظر: نفسه، المقدمة، ١/و، ز.

(٢٧) السابق: المقدمة: ١/ق.

(٢٨) ينظر: نفسه: المقدمة، ١/ز.

(٢٩) ينظر: نفسه المقدمة، ١/ف، ص.

(٣٠) نفسه: المقدمة: ١/ق.

(٣١) ينظر: نفسه، المقدمة، ١/ك، ف، ص.

(٣٢) ينظر: نفسه: ٨/٤، ٩، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٤٦، ٥٣، ٨٥، ٩٥، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٩، ١٧٢، ٢٩٩، ونحوه كثير.

(٣٣) ينظر: السابق: ٧/٤، ١٢، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣٤١، ٥٥٦، ٦٤٥، ونحوه كثير.

(٣٤) ينظر: نفسه، ١٤٨/٤، ١٥٠، ١٥١، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٨، ونحوه كثير.

(٣٥) من كلمة ألقاها الأستاذ / فاروق شوشة عضو مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة في تأبين الفقيد الدكتور (أحمد مختار عمر) ينظر: مجلة مَجْمَعِ اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٩٦-٩٨)، ١٤.

(٣٦) ينظر: المعجم الكبير (المقدمة)، ١/و، ز-و٤/د.

(٣٧) ينظر: نفسه (المقدمة)، ١/ز.

(٣٨) ينظر: نفسه (المقدمة)، ١/هـ-و٤/ج.

(٣٩) ما نقصده بالمداخل الرئيسة والفرعية والفرق بينهما تمَّ توضيحه في الهامش (٤٣).

(٤٠) ينظر: المعاجم اللغوية المعاصرة، ١٠٦.

(٤١) ينظر: دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصحاح ولسان العرب وتاج العروس، د. علي حلمي موسى، ١٥٣.

(٤٢) آثرت اختيار المعجم الوسيط في هذه المقارنة؛ لتشابه المعجمين في المنهجية، ولصدور المعجمين عن هيئة واحدة هي (مجمع اللغة العربية بالقاهرة).

(٤٣) يختلف المعجم الكبير عن الوسيط في المقصود بالمداخل الرئيسة والفرعية، إذ إنَّ المعجم الكبير في مداخله الرئيسة ينتمي إلى المأخذ المعجمي الأول الذي أشرنا إليه عند تعريف المدخل، حيث إنَّه يجعل الصيغ الأصلية في حروف منفصلة بعضها عن بعض خالية من الشكل منفردة في سطر مستقل نحو: ج أ ب، ج أ ج، ... الخ، وهذا هو المدخل الرئيس الذي نعنيه، ثم تحت المدخل الرئيس نجد المداخل الفرعية وقد وُضِعَتْ عليها العلامات الشكلية وظهرت صفاتها الصرفية والنحوية ودلالتها المعنوية، وجعلها مسبوقة بالعلامة (*)، أو العلامة (Q) إذا تفرَّع المدخل الفرعي إلى مداخل فرعية أخرى، فالمدخل الفرعي جاء منفصلًا تمام الانفصال عن المدخل الرئيس، أمَّا المعجم الوسيط فمداخله الرئيسة لا تنتمي إلى المأخذ المعجمي الأول كما في الكبير، وإنَّما إلى المأخذ المعجمي الثاني إذ وُضِعَتْ عليها العلامات الشكلية، وظهرت صفتها الصرفية وانتماؤها النحوي ودلالتها المعنوية، فالمدخل الرئيس ينتمي إلى المدخل الرئيس والفرعي معًا، إذ نجد الكلمة موضوعة كما هي في صدر المادة دون الرجوع إلى أصل نحو: (جَأَبَ)، ثم يأتي تحته المداخل الفرعية، لكن الدليل على كون هذه مداخل رئيسة هو وضعها بين قوسين في صدر المادة وإن كان وَضْعُ المداخل الفرعية بين قوسين أيضًا، لكن ما يميِّز المداخل الرئيسة أنها تأتي مسبوقة بدائرة سوداء مشعَّة هكذا (•) في حين أنَّ المداخل الفرعية لا تأتي مسبوقة بهذه الدائرة.

(٤٤) ينظر: (المعجم التاريخيّ لدى المستشرق الألماني أوجست فيشر: دراسة تقويمية) إعداد، د. عبد العزيز بن حميد بن محمد الحميد، ٣٩.

(٤٥) ينظر: المعجم الكبير، المقدمة، ١/س.

(٤٦) ينظر: من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا، ٨٥، والمعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات، محمد جواد النوري، وعلي خليل حمد، ٥.

(٤٧) ينظر: المعجم الكبير، المقدمة، ١/ف.

(٤٨) نفسه: المقدمة، ١/ص.

(٤٩) ينظر: نفسه، المقدمة، ١/ق، ر.

(٥٠) اقتصرتُ على حصر ما ورد منها في مداخل مستقلة فقط دون ما ذُكِرَ منها ضمن مداخل أخرى؛ حتى تتم مقارنة ذلك مع المادة التي يحتوي عليها المعجم ككل.

(٥١) اقتصرتُ هنا على المداخل الفرعية دون الرئيسة؛ لأن مداخل المواد غير اللغوية (الموسوعية) ذكرت ضمن المداخل الفرعية في المعجم، وهي داخلة ضمن إحصاء المداخل الفرعية للمادة الكلية (لغوية وغير لغوية) والتي قدمتُ بها إحصائية في الجدول الموجود في الصفحة رقم: (٨-٩).

## المصادر والمراجع:


ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا. *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: (١٩٧٩م).

الجر، خليل. (١٩٧٣م). *المعجم العربي الحديث*. مكتبة لاروس: لاروس، فرنسا.

الحمزاوي، محمد رشاد. *من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا*. ط١، دار الغرب الإسلامي: بيروت، (١٩٨٦م).

الحميد، عبد العزيز بن حميد بن محمد. (٢٠١٠م). *المعجم التاريخيّ لدى المستشرق الألماني أوجست فيشر*. دراسة تقويمية: بحث منشور في وقائع ندوة المعجم التاريخي للغة العربية قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية: فاس، المغرب.

الدريهم سعد. (٢٠٢٤). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الكلمة العربية من خلال تطبيق (صحح لي). *مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ٦(٤)، ٥٧٨-٦١١. https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2198

الربعي، حمود بن حماد. (٢٠٢١). ما خرج عن الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع. دراسة نحوية دلالية، *مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب*، جامعة ذمار، اليمن، العدد (٦)، ٧-٣٩. https://doi.org/10.53286/arts.v1i6.257

عريف، هنية. (٢٠٢١). العدول عن المثنى إلى المفرد أو الجمع، وعكسُه في القرآن الكريم دراسة دلالية. *مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، العدد (١٢)، ١٥١-١٨٢. https://doi.org/10.53286/arts.v1i12.773

العواضي، حميد مطيع. (١٩٩٩م). *المعاجم اللغوية المعاصرة قضاياها النظرية والتطبيقية*. ط١، مؤسسة العفيف الثقافية: صنعاء، اليمن.

مجمع اللغة العربية. *المعجم الكبير*. القاهرة، (٢٠٠٠).

مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية: القاهرة، مصر، (٢٠٠٤م).

مَجْمَعِ اللغة العربية. *مجلة مَجْمَعِ اللغة العربية*، القاهرة، (٩٦-٩٨).

المسدِّي، عبد السلام. (د. ت). *الأسلوبية والأسلوب*. ط٣، دار الكتاب العربي: ليبيا (تونس)،

معلوف، لويس. *المنجد في اللغة والأعلام*. (١٩٨٦م). ط٢٨، دار المشرق: بيروت.

المقوشي، عمر بن علي. (٢٠٢١). الدلالة على العدد في القرآن الكريم. *مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، العدد (٧)، ٢٠٨-٢٢٨. https://doi.org/10.53286/arts.v1i7.277

*المنجد الأبجدي*. (١٩٨٢م). ط٣، دار المشرق: بيروت.

موسى، علي حلمي. (١٩٩١م). دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصحاح ولسان العرب وتاج العروس. بحث منشور في وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس بعنوان: (المعجم العربي التاريخي)، ط/١، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات: بيت الحكمة، تونس.

النصراوي، الحبيب. (٢٠١٠م). *إشكالات الجمع في العربية من المعجم العام إلى المعجم التاريخي*. بحث منشور في وقائع ندوة المعجم التاريخي للغة العربية قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية. مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، فاس، المغرب.

النوري، محمد جواد، وحمد، علي خليل. (١٩٩٢م). المعجم الوسيط تصحيحات واستدراكات واقتراحات. *مجلة النجاح للأبحاث*، ٢(٦).

الورقي، راجح. (٢٠٢٣م). تعريف الكلمة بين الجلال والنحويين. *مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ٥(٢). https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1496